أو توافق على انشاء الشركات الحكومية،وان تكون هناك وثيقة تحدد بالتفصيل المصلحة العامة التي تبرر قيام الشركة . على أن تقدم هذه الوثيقة الى الكنيست مرفقة بمشروع القانون في حالة انشاء « هيئة عامة » ، او الى الحكومة اذا كانت اقامة الشركة ستتم بقرار من الحكومة (٢) .

٢ ــ المناقشات العامة : بخلاف سن القوانين ، يمارس الكنيست سلطته الرقابية من خلال المناقشات العامة . أن طريقة عمل الكنيست قد تطورت مع الزمن وأصبحت تقسم حاليا الى ثلاثة اتجاهات رئيسية : اولها المناقشات العامة ، وثانيها المقترحات لجدول الاعمال وثالثها الاستجوابات . وتستنفذ المناقشات العامة ، التي تعتبر عمل الكنيست الرئيسي ، معظم وقت الكنيست ومجهوده ، وتدور حول معظم المواضيع التي يبحثها المجلس سواء في السياسة الخارجية أو تقارير الوزراء أو مشروعات القوانين . وهذه المناقشات العامة على نوعين : منها ما يحدد الاشتراك فيها وفقا للكتل البرلمانية الحزبية وذلك ضمن الوقت الاجمالي الذي تخصصه رئاسة الكنيست ، ومنها ما يتم بصورة شخصية .

اما المقترحات لجدول الاعمال فتقدم من قبل كتلة أو مجموعة من الكتل البرلمانية او عدد معين من الاعضاء ، وتجرى بناء على طلبهم لمناقشة موضوع أو مشكلة ما يعتقدون انه لا بد من بحثها على وجه السرعة ، وهذه المقترحات تتعرض غالبا بالنقد والتجريح لسياسة الحكومة ومواقفها . أما الاستجوابات فيحق لأي عضو في الكنيست التقدم بها الى أي وزير في الحكومة ، بشأن أعمال وزارته ، وغالبا ما يكون هدفها الحصول على معلومات اضافية عن مسألة معينة ، أو لفت نظر الحكومة لأخطاء ترتكبها الوزارات المختلفة أو انتقاد السياسة الحكومية . وليست هناك عمليا اية قيود مفروضة على تقديم الاستجوابات المختلفة التي زاد عددها عن المئات ، سنويا ، في أولى سنوات الكنيست ليصبح حاليا يعد بالآلاف (٣) .

وغني عن البيان أن اجراءات الكنيست هذه تنبع من مبدأ مسؤولية الوزير . اذ انه بمقتضى القانون الدستوري العرفي يكون الوزير مسؤولا ، في حدود قدرته الفردية ، عن اعمال وزارته. وقد فسر هـذا ليشمل أعمـال وقرارات الوزير نفسه ، ونائب الوزير ، وكذا معاونيه من رجال الخدمة المدنية . وفيما يتعلق بأعماله هو فان الوزير يكون مسؤولا عن تعيين السلطة القادرة وعن قراراتها واعمالها اذا استشارها أو نصحها أو حتى وافق جزئيا عليها (٤) .

ويمكن أن يصعد الموقف ضد الحكومة في الكنيست ، ليتعدى مجرد المناقشة العامة او الاستجواب الى طرح الثقة بالحكومة . وقد حدث أن قررت اربعة أحزاب من احزاب المعارضة التقدم باقتراح الى الكنيست بسحب الثقة من حكومة جولدا مائير بسبب فضائح سوء الادارة في الصناعات التي تملكها الدولة وذلك بسبب فشل شركتين تشرف عليهما الحكومة ، وهما شركة « فيريد » لتنمية الموارد المائية ، وشركة « آراو » للمواد الكيماوية (٥) .

٣ ــ مناقشة الميزانية العامة للدولة : يستطيع الكنيست أن يناقش أمور الشركات العامة في مناسبات مختلفة ، وأعظم مناسبتين هامتين هما : مناقشة ميزانية الدولة ، وكذا مناقشة تقارير مراقب الدولة . فقد تشكل شؤون الشركات موضوعا للمناقشة البرلمانية خلال مناقشة الميزانية حينما تتضمن الميزانية بند نفقات يتعلق بالشركات تحت المناقشة أو حينما تتضمن الميزانية مخصص عمليات احدى الوزارات أو شؤون الوزارة التي تشرف على الشركة .